

درجة الماجستير في الأمن النووي

انطلقت

مبادرة جديدة لدعم الجهود العالمية المتواصلة في سبيل تحسين أمن المواد النووية وغيرها من المواد المشعة لمواجهة تهديد الأفعال الكيدية، وتكمن هذه المبادرة في إنشاء هيئة من الخبراء المهنيين لتعزيز الأمن النووي. وقامت الوكالة والمفوضية الأوروبية والجامعات ومؤسسات البحوث وغيرها من الهيئات المتعاونة بإنشاء الشبكة الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي. وفي عام ٢٠١١، بدأ العمل في ست مؤسسات أكاديمية أوروبية، هي جامعة فيينا للتكنولوجيا، وجامعة براندنبورغ للعلوم التطبيقية، ومركز ديموقريطوس الوطني للبحوث العلمية في اليونان، ومعهد مفاعل دلفت التابع لجامعة دلفت للتكنولوجيا في هولندا، وجامعة أوسلو، ومعهد دالتون النووي التابع لجامعة مانشستر، من أجل استحداث برنامج أوروبي لدرجة ماجستير العلوم في مجال إدارة الأمن النووي.

وفي آذار/مارس ٢٠١٣، تم افتتاح مشروع الماجستير عندما بدأ عشرة طلاب دراساتهم في جامعة براندنبورغ للعلوم التطبيقية في ألمانيا لمدة أسبوعين. وفي نيسان/أبريل، انتقل هؤلاء الطلاب إلى جامعة دلفت للتكنولوجيا في هولندا لمدة أسبوعين إضافيين من الدراسة. ويشتمل البرنامج التجريبي على ست دورات تعليمية في مؤسسات أكاديمية مختلفة. وخلال حفل الافتتاح، أشاد السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة، بهذه الجهود الرامية إلى تدريب جيل جديد من الخبراء الذين يستطيعون المساعدة على تحسين الأمن النووي حول العالم. وتحدث السيد أمانو إلى الطلاب وأعضاء هيئات التدريس الجامعي قائلًا: "من الواضح أننا سنحتاج إلى جيل جديد من صانعي السياسات والمهنيين المتخصصين في المجال النووي - أي إلى أشخاص مثلكم - يدركون أهمية الأمن النووي إدراكاً سليماً".

وقال ديفيد لامبيرت، مسؤول التدريب الأول في مكتب الأمن النووي التابع للوكالة: "إنّ هدف الوكالة هو تقديم الدعم لوضع مثل هذه البرامج على نطاق عالمي. وهناك برنامج قائم للدراسات العليا يركّز على الأمن النووي في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية يلقي الدعم حالياً من جامعة الدول العربية. ويجري حالياً تضمين هذا البرنامج مواد تعليمية مستمدة من إطار درجة ماجستير العلوم في مجال الأمن النووي الذي وضعته الشبكة الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي لفائدة الوكالة والمجتمع التعليمي العالمي".

وقد أتيحَت برامج على مستوى الدراسات العليا في مجال الأمن النووي من عدد من المؤسسات الأكاديمية في الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة طوال قرابة عقد من الزمان بدعم من الوكالة.

ومنذ عام ٢٠٠٢، قدّمت الوكالة التدريب لأكثر من ١١٠٠٠ شخص من ١٢٠ دولة من خلال مجموعة من الأنشطة الرامية إلى تحسين قدراتهم في مجال الأمن النووي. ولكن دراسة استقصائية أجريت

في عام ٢٠٠٧ خلصت إلى عدم وجود برنامج شامل في مجال الأمن النووي تم وضعه على الصعيد العالمي. وبعد مرور ثلاث سنوات، نشرت الوكالة البرنامج التعليمي في مجال الأمن النووي (العدد ١٢ من سلسلة الأمن النووي الصادرة عن الوكالة)، الذي يبيّن الخطوط العريضة لبرنامج ماجستير العلوم وبرنامج الشهادات في مجال الأمن النووي.

وقال لامبيرت: "كان هناك اهتمام كبير بالافتتاحات الواردة في هذا البرنامج. فقد نجح الاجتماع الأول للشبكة الدولية للتعليم في ميدان الأمن النووي الذي عُقد في آب/أغسطس ٢٠١١ في استقطاب ٤٢ مشاركاً من ٢١ دولة، بما في ذلك من ٢٦ جامعة، ومنظمتين دوليتين." وأضاف لامبيرت قائلًا: "ومن خلال الشبكة المذكورة، تقدّم الوكالة مبادئ توجيهية لاعتماد الجامعات وتضع كل جامعة المنهاج الدراسي المناسب لها". فالجامعة التقنية ستقدم شيئاً يختلف كثيراً عما تتيحه أي مؤسسة توفّر دورات دراسية في مجال العلوم السياسية.

وتنطوي المساعدة التي تقدمها الوكالة إلى الجامعات أو إلى المؤسسات الأكاديمية الأخرى على إعداد كتب دراسية وتقديم الدعم للتنمية المهنية واستعراض المناهج الدراسية الأكاديمية. وعلاوةً على ذلك، تسهّل الوكالة التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات التعليمية والبحثية. وقال لامبيرت: "إن الهدف من ذلك هو ضمان توفر خبراء في مجال الأمن النووي قادرين على مواجهة تحديات المستقبل المتصلة بالأمن النووي على المستوى الوطني أو الإقليمي". ومع تأهب بعض الدول للأخذ بالقوى النووية، وإزاء استخدام التقنيات النووية على نطاق أوسع من أي وقت مضى في قطاعات الصناعة والزراعة والعلوم والطب، سيتزايد بالمثل الطلب على الخبراء المؤهلين تأهيلاً جيداً والمتخصصين في مجال الأمن النووي.

وأضاف لامبيرت قائلًا: "إن أولويات الشبكة المذكورة تُحدّد بالنسبة للمستقبل القريب لتكمّل الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي على نطاق عالمي". فالأعمال الكيدية المحتملة التي تنطوي على مواد نووية أو غيرها من المواد المشعة هي تهديد حقيقي. وعلينا أن نظل على حذر وأن نبذل المزيد من الجهود باستمرار للتصدي لهذا التهديد. وتطوير مهارات المهنيين جزء مهم من الحصون الدفاعية التي نحن بصدد بنائها.

بيتر ريكود، شعبة الإعلام العام في الوكالة.